الفدرالية المغربية لتجار السمك بالجملة .

الفدرالية الوطنية لتجار منتوجات الصيد البحري بالموانئ و الأسواق الوطنية.

بيـان مشتـرك.

أكادير بتاريخ 15 يناير 2015 م

تمت اجماع من طرف المهنيين على المبادرة التي قامت بها الفدراليتين في اطار من التنسيق و المشاورات و توحيد الجهود ، وذلك بعد سنوات من التشردم و رد الفعل الذي لم يخلق سوى الإنشقاق ،حيث بدت حصيلة عملنا متواضعة ، وكيف انعكست سلبا على المهني، و طرحنا السؤال الحارق :كيف للمهني أن يتطلع الى مستقبل أفضل في ظل هذا الوضع المتردي؟ حيث فتحت الكثير من الملفات و الأوراش ، وقدمت فيها الوعود و التطمينات و لم يحقق منها شيء ، فتح القانون التنظيمي للمهنة 14.08 و لم يتم تنزيله وفق تصور المهنيين رغم كثرة اللقاءات و تعدد المحاضر ، الشيء الذي خلق توثرا نفسيا على مدى هذه السنوات دون أن ينتهي الى نتيجة تذكر ، وفي محاولة من جهات أبت إلا أن تغيب الفاعل الحقيقي رغم دوره المؤثر في الساحة المهنية اقتصاديا و اجتماعيا ، الشيء الذي أدى الى حالات كثيرة من الإنفلات و الفوضى في موانئ و أسواق المملكة، و نطرح السؤال الثانيّ كيف يمكن كبح جماح هذا التسيب في غياب مؤسسة موحدة و مؤطرة وفاعلة؟

وهذا ما دفع الغيورين من الفدراليتين و كافة شرفاء المهنة الى محاولة بلورة خطوات نضالية موحدة في أفق تثمين المجهود التمثيلي ، وفتح صفحة جديدة للحوار مع الجهات المسؤولة و نطرح معها الإشكالات العالقة.

1- لقد تمت المراهنة على استراتيجية أليوتيس لمستقبل القطاع و استحدثت من أجلها قوانين و تم التماهي معها. لكن أين موقع المهني البسيط من هذه الإستراتيجية؟
2- إن القانون التنظيمي للمهنة 14.08 و من خلال البطاقة المهنية قد انجب لنا مولودا مشوها وخلق صنفا اخر من التجار. هذا الصنف لم يثمن العملية التجارية بقدر ما كرس وضعا كارثيا . حيث أصبح كل من هب و دب يمارس هذه المهنة (**بطاقة للكراء بنسبة مئوية**)و الواجب و المفروض إعادة النظر و في غيره من البنود التي لا ترقى الى تطلعات المهنيين.
3- إن احتكار الصناديق البلاستيكية من طرف جهة واحدة ليعبر عن قصور في التصور و الرؤيا و قد آن الأوان لرفع اليد عن هذا الملف الحارق و إيجاد البديل المبني أصلا على تخفيف كاهل التاجر عوض إغراقه علما أن المطلوب في الصناديق البلاستيكية هو معيار الجودة و السلامة الصحية وفق القوانين الجاري بها العمل.
4- إن ملف سمك العبور أو السمك المؤدى عنه ، و الذي راهنت الوزارة من خلاله على الحد من ظاهرة التهريب ، قد زاد الوضع استفحالا وذلك من خلال

التسهيلات التي قدمت لحل معضلة العرض ، حيث ساهمت هذه التسهيلات في عملية التهريب بشكل أكبر و بطرق قانونية الى أنها ملتوية،و المستفيد الأول و الأخير من هذه العملية هم نفس الأشخاص، و نفس المحتكرين. فلو كانت النيات حسنة و الغايات نبيلة و الإرادة قوية لتم حل هذا الإشكال بشكل جدري تحت قاعدة المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، ولهذا سميناه قرارا سياسيا و ليس سياديا . ولا زلنا متشبتين و مصرين على إيجاد الحلول الناجعة مع كافة الشركاء و خصوصا الشرفاء منهم.

5- إن الإقتطاعات المجحفة و منها بعض الإقتطاعات الجانبية مثال (20درهم عن كل طن من السمك السطحي) لتعبر بصدق عن عدم الإهتمام بهذا المهني رغم أهميته في الدورة الإقتصادية باعتباره مزودا أساسيا لأسواق المملكة ، و المفروض أن يصب في جزء منها في الشق الإجتماعي لفائدته ، أو اعادة النظر فيها (تقليصا و تحفيزا)

غايتنا ليست رفع المطالب بقدر ما نعتبر أنفسنا قوة اقتراحية تراهن على تنزيل سليم لمضمون الدستور في اطار تشاركية ديمقراطية اجتماعية مبنية على منطق المصلحة الوطنية أولا و المهني البسيط ثانيا، و الحفاظ على الثروة السمكية ثالثا . و الإبتعاد عن ثقافة الحوارات الشكلية التي تؤثث المشهد أكثر مما تثمن الإنسان و المنتوج ، و مع ذلك لازالت أيادينا ممدودة للحوار الجاد و الهادف.

أملنا أن يستجيب السيد الوزير في أقرب وقت ممكن للقاء مفتوح مع المهنيين من أجل رسم المعالم الحقيقية و الموضوعية لإحداث قفزة نوعية و كمية في قطاع الصيد البحري بكل سلسلته البنيوية من الصيد الى الإستهلاك.

و لهذا نهيب بكافة المهنيين المنضوين تحت لواء الفدراليتين التعبئة الشاملة و الأخذ بعين الإعتبار كل ما هو مضمن في هذا البيان وأن السبيل الوحيد للرقي بهذه المهنة هو التضامن المطلق جيلا بعد جيل.

بوشعيب شادي

عبد اللطيف السعدوني

الفدرالية الوطنية لتجار منتوجات الصيد البحري بالموانئ والأسواق الوطنية
السعدوني عبد اللطيف
الرئيس

الفدرالية المغربية لتجار السمك بالجملة
FMMVG